تدخل فيا كابيسينا

LA VIA CAMPESINA

الدورة الثالثة لمناقشة مشروع الصك الملزم قانونا للشركات العابرة للقارات من اجل احترام حقوق الانسان

مقر مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة

جنيف سويسرا الجمعة 27 اكتوبر 2015

المتدخل:

Mohamed HAKECH محمد هاكاش

الدولة : المغرب

المنظمة : الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي – الاتحاد المغربي للشغل

التمثيلية : ممثل جهة شمال افريقيا والشرق الأوسط

السيد الرئيس : احييك وأتمنى لك النجاح في المهام المنوطة بك والتي نعتبر انك في مستوى تحملها رغم صعوبتها ودقتها والتحديات التي تحيط بها

السادة أعضاء الوفود الحكومية

الأصدقاء أعضاء وفود الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني

تحية للجميع

اقدم لكم / لكن كلمتي باسم منظمة "فيا كابيسينا" ، الحركة العالمية التي تنسق نضالات المزارعات والمزارعين والنساء القرويات والشعوب الاصلية والفلاحين بدون ارض والشباب القروي والصيادين والعاملات والعمال الزراعيين.

"فيا كابيسينا " تحمل اليكم/اليكن صوت 164 منظمة وحركة عبر 70 دولة من افريقيا واسيا وامريكا وأوروبا.

اننا في فيا كابيسينا، الى جانب عشرات الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات نؤمن بان الإرادة الجماعية هو العنصر الأساسي في إقرار صك ملزم قانونا للشركات العابرة للقارات لتحترم حقوق الانسان في شموليتها وتكاملها ، الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

ونشد ، بالمناسبة،على ايادي كل ساهم ويساهم في إنجاح مسار اخراج هذه المعاهدة الى حيز التطبيق وعلى راسهم دولة الكواتور التي تتحمل رئاسة هذه الدورة

السيد الرئيس، رغم اننا متيقنون ان هذه الشركات بقوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي لن تقف مكتوفة الايادي وستدافع بشراسة لتحصين أرباحها وضمان حرية تصرفها ، فإننا نأمل (املنا مقرون بنضالنا) من خلال هذا الصك او المعاهدة الملزمة قانونا ان تحمي السيادة الغذائية للشعوب وتضمن لها تقرير مصير غذائها وحريتها في انتاج المواد الأساسية لعيشها وان تحمي الفلاحة الاسرية باعتبارها الضامن الحقيقي للسيادة الغذائية والحفاظ على الأرض والماء والطبيعة وفق اعتراف منظمة الأغذية والزراعة التي خصصت 2014 كسنة دولية للزراعة الاسرية.

السادة والسيدات، نقول هذا ونتطلع الى اخراج هذا الصك للوجود في أقرب وقت ممكن، للمساهمة في تحسين أوضاع ملايين المتضررين نساء ورجالا واطفالا وشيوخا.

ان عملنا اليومي مع الفلاحين والعاملات والعمال الزراعيين ومعاينة معاناتهم واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية يسمح لنا ان نؤكد لكم/لكن ان الشركات العابرة للقارات ،التي تستثمر في المجال الزراعي انتاجا وتوزيعا ومتاجرة في عوامل الإنتاج ، أصبحت تتحكم في رقاب ملايين الفلاحين والعاملات والعمال الزراعيين واسرهم عبر اتباع نمط انتاج يعتمد على الزراعة الأحادية واستعمال المواد الكيمائية السرطانية وتجفيف الفرشات المائية والاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي على حساب الفلاحين والفلاحة الاسرية مما يؤدي الى عواقب وخيمة على الطبيعة والانسان .

ان طبيعة هذا النظام الزراعي ذو الإنتاجية الضخمة الذي تعتمده هذه الشركات بدون أي محاسبة سيؤدي لا محالة الى تدمير البيئة ، والقضاء على الغابات، وتلويث المياه الجوفية، ومياه الأنهار والبحار، من خلال الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية. وهكذا نعد للاجيال القادمة وفي 50 إلى 75 سنة المقبلة، صحارى للمستقبل. بالاضافة الى اجبار ملايين الفلاحين الكادحين الى ترك اراضيهم للالتحاق بالمدن والاحياء الهامشية مع ما ينتج عنه من تفاقم مهام المرأة، مما تسبب في الأزمات الحضرية وتفاقم الهجرة الداخلية والخارجية.

السادة والسيدات، فيا كابسينا لها عدة امثلة على الإضرار المتواصل ومعاناة المتضررين في عدة جهات ومناطق عبر العالم ويمكن الاطلاع عليها من خلال نشراتها وتصريحاتها واعلامها وتتبع نضالاتها.

ولإعطاء مثال حي عن الضرر الذي نطمح ان يساهم الصك الملزم قانونا في رفعه وانصاف الانسان والطبيعة اسوق لكم الوضع التي تعيشه منطقة اكادير الفلاحية بالمغرب بعد توافد استثمارات ضخمة لشركات فرنسية واسبانية وهولندية وامريكية. ان هذه المنطقة المتواجدة بجنوب المغرب، التي تساهم ب ازيد من 70% من مجموع صادرات الخضر والفواكه ، تسير في طريق التصحر نظرا للاستغلال المفرط للفرشات المائية حيث فاق عمق

الفرشة 250 متر بعد ان كان خلال سنوات الثمانيات لا يتعدى 80 متر مما دفع عدد كبير من الفلاحين الصغار الى التخلي عن ضيعاتهم ليتم ضمها غالبا الى الشركات الوافدة وذلك لعدم توفرهم على الإمكانيات الضرورية لجلب الماء من هذا العمق الكبير لزراعتهم الاسرية المتنوعة وماشيتهم البسيطة.

منهم من يضطر (هو واسرته طبعا) الى الاشتغال كعامل زراعي ومنهم من يلتحق بضواحي المدن الكبيرة او يحاول ركوب قوارب الموت ليهاجر الى اروبا او يغذي فضاء الاجرام والارهاب.

ان النشاط الفلاحي المكثف لهذه الشركات نتج عنه توسيع المساحات المسقية وضخ المياه بشكل لا يراعي التوازن بين تعبئة الفرشات المائية وما يتم ضخه من المياه حيث يؤدي عدم التوازن الى خطورة توغل مياه البحر وارتفاع ملوحة التربة وارتفاع المساحات المهجورة لعدم وجود الماء. ان الوضعية التي تعيش عليها المنطقة عجلت بتصنيفها منطقة منكوبة تحتاج الى تدخل عاجل لإنقاذ الفلاحين والفلاحة والمواطنين بشكل عام.

بالإضافة الى مسلسل التصحر والتهجير القصري للفلاحين الصغار نشير الى التأثيرات الخطيرة للاستعمال المكثف للمواد الكيمائية على العاملات والعمال الزراعيين وعلى المحيط بشكل عام وفي هذا الإطار سجلنا مجموعة من الامراض الناتجة عن هذا الاستعمال المكثف والعشوائي أحيانا لهذه المواد كأمراض الجلد والعين وغيرها.

ان الاستثمارات الكبيرة التي توافدت على القطاع الفلاحي أحدث هجرة داخلية من مختلف نواحي المغرب في اتجاه المنطقة مما أدى الى ظهور مناطق سكنية هشة وعشوائية تفتقد الى شروط الحياة الكريمة.

بالإضافة الى كل هذا، فان المنطقة التي توجه اغلب انتاجها للخارج لا تساهم في انتاج المواد الغذائية الاساسية للشعب المغربي حيث يتم استيراد 50% من احتياجاتنا من القمح الطري و75 % من مادة السكر وازيد من 90% من الزيت وبالتالي فان المغرب رغم امكانياته الفلاحية يعيش تحت وطئه التبعية الغذائية

ان هذه الاضرار التي تطرق اليها التي تعرفها مجموعة من المناطق بالعالم تتحمل فيها الشركات العابرة للقارات مسؤولية كبيرة لابد ان نكشف عنها ونحاسب مرتكبيها ونضمن انصاف المتضررين من اجل ذلك لابد من اخراج الصك الملزم قانونا. ان ملايين الفلاحين والعمال والعاملات الزراعيين والكل المدافعين عن القضايا العادلة ينتظرون اخراج هذه المعاهدة لأنصافهم وحمايتهم وجبر ضررهم فلكن جميعا في مستوى تطلعاتهم المشروعة.

اجدد تحياتي لكم ولكن واشكركم/كن على حسن اصغائكم/كن